● أخبار قصيرة

بوتين: الجيش الروسي يرسخ المبادرة ويقترب من تحرير دونيتسك

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال اجتماع عسكري أن الجيش الروسي يمسك بزمام المبادرة على جميع جبهات القتال، مشيرًا إلى أن السيطرة على كراسنوأرميسك وديميتروف تهيئ الظروف لتحرير كامل لجمهورية دونيتسك الشعبية. وأعلن تحرير بلدات في زابوروجي وخاركوف، فيما تتقدم القوات الجنوبية نحو سلافيانسك، وقد سيطرت على نصف مدينة كونستانتينوفكا.
كما أشار إلى إنشاء منطقة أمنية في دنيبروبتروفسك، وتقدم مجموعة "دنيبر" بعد تحرير ستيبنوغورسك، ما يفتح آفاقًا للهجوم في مناطق استراتيجية. سياسيًا، شدد بوتين أن كييف رفضت منح سكان دونباس حق تقرير المصير، مفضلًا الحرب، بينما الغرب يدعوها لقبول شروط لإنهاء النزاع. وختم بأن روسيا ماضية في هجومها بثبات ونجاح.

مادورو: روح هتلر ما تزال تطارد العالم

أكد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أن «روح أدولف هتلر ما تزال تجوب العالم وتدور حول السلطة العالمية»، مشيرًا في خطاب أمام نوابه إلى مشاركته في موسكو بفعاليات الذكرى الثمانين لانتصار الجيش الأحمر على النازية، وهو حدث وصفه بأنه غيّر مسار التاريخ.
مادورو شدد على أن الولايات المتحدة لن تتمكن من فرض نموذج استعماري على فنزويلا بهدف سرقة مواردها الطبيعية، معتبرًا أن محاولات واشنطن لابتكار واقع افتراضي وفرض هيمنة استعمارية أمر مستحيل أمام إرادة الشعب الفنزويلي. وأوضح أن الشعب أظهر قدرة كافية لقيادة البلاد في المسار الصحيح، مؤكدًا أن فنزويلا ستواصل الدفاع عن استقلالها وسيادتها.

ستوكهولم تحتج ضد الانتهاكات الصهيونية في غزة

شهدت العاصمة السويدية ستوكهولم مظاهرة حاشدة في ساحة أودينبلان، حيث تجمع مئات المحتجين تنديدًا باستمرار الانتهاكات الصهيونية لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة. المشاركون رفعوا الأعلام الفلسطينية ولافتات ترفض قتل الأطفال واستهداف المدارس والمستشفيات، مطالبين بوقف المجاعة والإبادة الجماعية، وداعين الحكومة السويدية إلى إنهاء تصدير السلاح لكيان العدو. الناشط روبن نيلسون أكد أن الاحتجاجات ستستمر حتى تحقيق سلام دائم، منتقدًا سياسات نتنياهو الذي وافق على وقف إطلاق النار تحت ضغط دولي لا عن قناعة. وأوضح أن الكارثة الإنسانية لم تؤد إلى أي تغيير ملموس، محذرًا من احتمال استمرار الحرب حتى نهاية ٢٠٢٦، ومؤكدًا أن العصيان المدني سيستمر إذا لم يتغير الوضع.

هندسة الفوضى وصراع النفوذ

أرض الصومال.. قاعدة جديدة في مشروع الفوضى الإسرائيلي

الوفاق/ منذ إعلان كيان العدو اعترافه بأرض الصومال كدولة مستقلة، بدا واضحاً أن هذه الخطوة ليست مجرد إجراء دبلوماسي عابر، بل جزء من مشروع جيوسياسي واسع يمتد من غرب آسيا إلى القرن الأفريقي. فالمنطقة، بما تحمله من موقع استراتيجي على خليج عدن وباب المندب، تحولت إلى ساحة تنافس دولي، حيث تتقاطع مصالح القوى الكبرى في الأمن البحري، التجارة العالمية، والسيطرة على الممرات الحيوية. في هذا السياق، يظهر الدور الصهيوني – الأميركي كامتداد لمعادلة النفوذ التي تسعى إلى إعادة رسم خرائط المنطقة بما يخدم مصالحهما المشتركة.

أرض الصومال.. موقع استراتيجي في قلب التنافس الدولي

أرض الصومال، التي أعلنت استقلالها عام ١٩٩١ دون اعتراف دولي، تقع على خط ملاحي يمر عبره ثلث حركة الشحن العالمية. هذا الموقع جعلها محط أنظار القوى الكبرى، من الصين وروسيا إلى الولايات المتحدة وكيان العدو. بالنسبة لتل أبيب، فإن قربها من اليمن يمنحها فرصة لإنشاء قاعدة عسكرية متقدمة، تستخدم في جمع المعلومات الاستخباراتية وشن عمليات مباشرة ضد اليمنيين. أما واشنطن، فهي ترى في أرض الصومال منصة لتعزيز وجودها العسكري في مواجهة الصين التي تمتلك قاعدة في جيبوتي المجاورة.

كيان العدو.. قاعدة أمامية وأجندة اقتصادية

التحرك الصهيوني نحو أرض الصومال يتجاوز البعد الأمني المباشر. فإلى جانب فكرة إنشاء قاعدة عسكرية، هناك أهداف اقتصادية تتمثل في الاستثمار في الزراعة والطاقة والبنية التحتية. النموذج الزراعي الصهيوني، مثل الكيبوتسات، يُطرح كأداة لتعزيز النفوذ تحت غطاء التنمية، لكنه في جوهره يهدف إلى تأمين وجود عسكري طويل الأمد. الأخطر أن بعض التقارير أشارت إلى أن الاعتراف الصهيوني قد يرتبط بخطط تهجير الفلسطينيين من غزة، عبر البحث عن وجهات لإعادة توطينهم في مناطق القرن الأفريقي، وهو ما يكشف عن توظيف أرض الصومال في مشروع أوسع لإعادة هندسة الجغرافيا السكانية والسياسية في المنطقة.

تداعيات إقليمية.. تفكيك السيادة وزعزعة الاستقرار

الاعتراف الصهيوني بأرض الصومال أثار رفضاً واسعاً من دول المنطقة مثل مصر وتركيا وجيبوتي، التي ترى فيه تهديداً لوحدة الصومال وتوسيعاً لدائرة الفوضى.
المحللون يحذرون من أن هذه الخطوة قد تعزز الجماعات المسلحة، وتزيد من هشاشة القرن الأفريقي، ليصبح مسرحاً مفتوحاً للتنافس العسكري الدولي. بهذا المعنى، فإن المشروع الصهيوني – الأميركي لا يهدف إلى الاستقرار، بل إلى إدارة الفوضى كأداة لإعادة تشكيل المنطقة وفق مصالحهما.

ما يريده كيان العدو من أرض الصومال ليس مجرد اعتراف بدولة انفصالية، بل تحويلها إلى قاعدة أمامية عسكرية واستخباراتية، وإلى منصة اقتصادية تخدم مشروعه الأمني

رفض جماعي ورسائل أبعد من الصومال

البيان الصادر عن ٢١ دولة عربية وإسلامية وإفريقية، بمشاركة منظمة التعاون الإسلامي، لا يمكن قراءته فقط كإدانة لاعتراف كيان العدو بأرض الصومال، بل كرسالة سياسية أوسع تتعلق بموازين القوى في القرن الإفريقي والبحر الأحمر.
فالدول الموقعة شددت على أن الخطوة تمثل خرقاً للقانون الدولي وتهديداً لوحدة الصومال، لكنها في الوقت نفسه ربطت بين هذا الاعتراف وبين المخططات الصهيونية–الأميركية لإعادة هندسة الجغرافيا السياسية والسكانية في المنطقة، بما في ذلك الحديث عن تهجير الفلسطينيين.
هذا الموقف الموحد يعكس إدراكاً جماعياً بأن الاعتراف الصهيوني ليس مجرد إجراء دبلوماسي، بل محاولة لتثبيت نفوذ عسكري واقتصادي في منطقة حساسة تشهد تنافساً بين واشنطن وبكين، وبين القوى الإقليمية الكبرى. لذلك جاء البيان ليؤكد أن وحدة الدول وسيادتها خط أحمر، وأن أي محاولة لتفكيكها ستُواجَه بتضامن عربي–إسلامي واسع.
في المحصّلة، ما يريده كيان العدو من أرض الصومال ليس مجرد اعتراف بدولة انفصالية، بل تحويلها إلى قاعدة أمامية عسكرية واستخباراتية، وإلى منصة اقتصادية تخدم مشروعه الأمني. أمّا الولايات المتحدة، فهي ترى في هذا التحرك فرصة لتثبيت نفوذها في مواجهة الصين، مستخدمة تل أبيب كأداة متقدمة في صراع النفوذ العالمي.
النتيجة هي مزيد من التفكك في شرق أفريقيا، وتحويل خليج عدن إلى ساحة جديدة للصراع الدولي، حيث تُدار الفوضى لا لاحتوائها، بل لتوظيفها في خدمة أجندات الهيمنة. بهذا، يصبح الاعتراف الصهيوني بأرض الصومال جزءاً من هندسة مقصودة للفوضى، لا خطوة دبلوماسية بريئة، ويكشف عن مشروع مشترك يعيد رسم خرائط النفوذ في المنطقة على حساب وحدة الشعوب واستقرارها.

حماية المسيحيين أم السيطرة على أفريقيا

واشنطن ترفع شعار الأقليات .. لتفتح أبواب النفط والغاز

الوفاق/ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، استخدمت الولايات المتحدة الأقليات والملفات الإنسانية كمدخل لتبرير تدخلاتها العسكرية. رفعت شعارات حماية المدنيين والدفاع عن الأقليات، بينما كانت الأهداف الحقيقية تتعلق بتثبيت النفوذ والسيطرة على الموارد. الضربة الجوية الأخيرة في شمال غرب نيجيريا، التي أعلنت عنها إدارة ترامب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، تأتي في السياق نفسه: خطاب إنساني يغطي مشروعاً جيوسياسياً واسعاً.
الخطاب الأميركي اختزل المشهد النيجيري المعقد إلى ثنائية بسيطة: مسيحيون مضطهدون مقابل جماعات إسلامية متطرفة. لكن الواقع أكثر تشابكاً، إذ تتداخل فيه عوامل الأرض والمياه والموارد والصراعات القبلية. ومع ذلك، اختارت واشنطن رفع شعار "حماية المسيحيين" لتبرير تدخل عسكري جديد في إفريقيا، في لحظة يتصاعد فيها التنافس الدولي على القارة السمراء.

نيجيريا بين الواقع المحلي والتأويل الأميركي

نيجيريا، أكبر دول إفريقيا سكاناً، تعيش منذ عقود توترات داخلية متعددة الأبعاد. صحيح أن هناك مواجهات بين جماعات مسلمة ومسيحية، لكنها غالباً ما ترتبط بنزاعات على الأراضي الزراعية أو مصادر المياه أو الخلافات القبلية. الجماعات المسلحة مثل «بوكو حرام» وداعش – ولاية غرب إفريقيا" تستهدف الجميع بلا تمييز، ما يجعل الحديث عن «اضطهاد المسيحيين حصراً» قراءة انتقائية. لكن الإدارة الأميركية اختارت التركيز على المسيحيين وحدهم، لتصويرهم كضحايا يحتاجون إلى حماية خارجية. هذا التركيز يخدم هدفاً سياسياً واضحاً: تسويق التدخل العسكري كعمل أخلاقي، وتقديمه للرأي العام الأميركي والغربي باعتباره ضرورة إنسانية.

سياسة ترامب العسكرية بلا قيود ولا ضوابط

ترامب وعد بإنهاء الحروب الطويلة، لكنه أطلق سلسلة ضربات عسكرية متفرقة، من الكاريبي إلى إفريقيا، بلا نسق أو ضوابط. الضربة في نيجيريا ليست استثناءً، بل جزء من نهج متقلب يرى العالم كحقل تجارب مفتوح. كل مرة تُقدَّم حجة جديدة، لكن النتيجة واحدة: استخدام القوة بلا رؤية طويلة الأمد، واستعراض عسكري يخفي أهدافاً أعمق. هذا النهج يعكس عقلية سياسية لا تعتمد على استراتيجية واضحة، بل على ردود فعل آنية ورغبة في إظهار القوة. وفي كل مرة، تكون الدول المستهدفة هي التي تدفع الثمن عبر مزيد من الفوضى والتوتر.

من فلسطين إلى نيجيريا... ازدواجية المعايير الأمريكية

المفارقة الصارخة أن واشنطن تتحدث عن حماية المسيحيين في نيجيريا، بينما تتجاهل الانتهاكات التي يتعرض لها المسيحيون الفلسطينيون تحت الاحتلال الصهيوني. في كل عيد ميلاد، يُمنع العديد منهم من دخول القدس وبيت لحم، وتُفرض عليهم قيود مشددة. هؤلاء يعيشون اضطهاداً حقيقياً، لكن واشنطن لا تحرك ساكناً، بل تواصل دعمها غير المشروط لكيان العدو.
هذا التناقض يكشف أن القيم الأخلاقية ليست سوى أداة دعائية، تُستخدم حين تخدم المصالح، وتُهمل حين تتعارض معها. المسيحيون في نيجيريا يصبحون قضية تستحق التدخل العسكري، بينما المسيحيون في فلسطين يُتركون لمصيرهم.

إفريقيا ساحة جديدة للصراع الدولي

القارة السمراء تشهد اليوم تنافساً محتدماً بين القوى الكبرى. الصين تمد نفوذها عبر مشاريع البنية التحتية، وروسيا عبر التعاون الأمني، بينما تحاول أوروبا الحفاظ على ما تبقى من نفوذها. الولايات المتحدة، التي تخشى فقدان موقعها، تسعى إلى تثبيت وجودها العسكري في مناطق استراتيجية مثل نيجيريا، الغنية بالنفط والغاز والمعادن. الضربة الأميركية هي جزء من صراع

دولي على النفوذ. التعاون الأمني مع نيجيريا، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، كلها مؤشرات على أن واشنطن تريد موطئ قدم دائم في المنطقة، في مواجهة الصين وروسيا.

التبريرات الأميركية.. شعارات فقدت معناها

منذ عقود، تكرر الولايات المتحدة الحجج نفسها لتبرير تدخلاتها: مكافحة الإرهاب، حماية حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية. لكن هذه الشعارات فقدت مصداقيتها، بعد مابات واضحاً أن المصالح الجيوسياسية هي البوصلة الحقيقية للتحركات الأميركية. في حالة نيجيريا، يصبح من الصعب إقناع العالم بأن الضربة جاءت بدافع أخلاقي بحت. فالمعاناة الإنسانية موجودة في مناطق كثيرة، لكن واشنطن تختار التدخل فقط حيث تتقاطع مصالحها. هذه الانتقائية تكشف أن القيم الأخلاقية ليست سوى أداة دعائية.
كما أن اختيار التركيز على المسيحيين في نيجيريا ليس بريئاً. فهو يخاطب القاعدة الإنجيلية في الولايات المتحدة، التي تشكل جزءاً مهماً من قاعدة ترامب الانتخابية. استخدام الدين هنا ليس لحماية أحد، بل لتعزيز صورة سياسية داخلية.

نيجيريا كحقل تجارب جديد

الضربة الأميركية في نيجيريا جزء من نمط أوسع: استخدام مناطق العالم كحقول تجارب للسياسات العسكرية الأميركية. مرة في الكاريبي، مرة في الشرق الأوسط، مرة في إفريقيا. كل مرة تُقدَّم حجة جديدة، لكن النتيجة واحدة: المزيد من الفوضى، والمزيد من الضحايا، والمزيد من الأزمات التي لا تجد حلولاً حقيقية. نيجيريا اليوم تتحول إلى محطة جديدة في هذا المسار، حيث تُستخدم الأقليات كذريعة، وتُرفع شعارات حقوق الإنسان كغطاء، بينما الهدف الحقيقي هو تثبيت النفوذ والسيطرة على الموارد.

تكشف الضربة الأميركية في نيجيريا أن واشنطن لا تتحرك بدافع أخلاقي، بل وفق مصالحها الجيوسياسية

المنافسة الأميركية–الصينية في إفريقيا

لا يمكن فهم الضربة الأميركية في نيجيريا دون النظر إلى المنافسة المتصاعدة بين واشنطن وبكين في القارة الإفريقية. الصين، عبر مبادرة "الحزام والطريق"، استثمرت مليارات الدولارات في مشاريع البنية التحتية في إفريقيا، من السكك الحديدية إلى الموانئ إلى محطات الطاقة. هذه الاستثمارات عززت نفوذها الاقتصادي والسياسي، وجعلت العديد من الدول الإفريقية تعتمد عليها في التنمية.
الولايات المتحدة، التي ترى في هذا النفوذ تهديداً لمصالحها، تسعى إلى مواجهة الصين عبر أدوات مختلفة، منها التدخل العسكري. فحين تنفذ ضربة في نيجيريا، فهي لا تستهدف فقط الجماعات المسلحة، بل ترسل رسالة إلى بكين بأنها موجودة في المنطقة، وأنها لن تترك الساحة فارغة. التعاون الأمني مع نيجيريا، وبناء قواعد عسكرية محتملة، كلها خطوات تهدف إلى موازنة النفوذ الصيني، وضمان أن واشنطن تبقى لاعباً أساسياً في القارة.
ختاما تكشف الضربة الأميركية في نيجيريا مرة أخرى أن واشنطن لا تتحرك بدافع أخلاقي، بل وفق مصالحها الجيوسياسية. الحديث عن حماية المسيحيين ليس سوى واجهة دعائية، بينما الواقع هو أن الولايات المتحدة تسعى إلى تثبيت وجودها العسكري في إفريقيا، ومواجهة النفوذ الصيني والروسي، والسيطرة على الموارد الطبيعية.